ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

معايير أخلاقيات النشر العلمي و دورها في ترقية عملية النشر في الجزائر " دراسة تحليلية

Criteria for the ethics of scientific publishing and its role in promoting the publishing process in Algeria "An analytical study"

علي عثماني [1]*، هجيرة صحراوي [2]

[1] المركز الجامعي آفلو – الجمهورية الجزائرية ، otmani.ali1@gmail.com

[2] جامعة الجزائر – الجمهورية الجزائرية ، hadjer.sahraoui@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2022/03/26 **تاريخ القبول**: 2022/10/13 **تاريخ النشر**: 2022/10/24

ملخص:

تخضع عملية إعداد مقال علمي قصد نشره في مجلة علمية محكمة إلى معايير و ضوابط مُختلفة ، فبالإضافة إلى التقيد بشروط و قواعد النشر الخاصة بالمجلة ، و القالب المعتمد و النموذج المحدد من قبل هيئة تحرير مجلة محكمة ، فإنّه هناك ضوابط ومعايير محددة وجب على الباحث مراعاتها و هي المتعلقة أساسا بمعايير أخلاقيات النشر العلمي و مدى مساهمتها في إثراء البحث العلمي ، و هذه الضوابط نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، ضوابط الإعداد و الكتابة و كذالك المتعلقة بالأمانة العلمية . و على هذا الأساس اخترنا أن تكون عنوان مقالنا "معايير أخلاقيات النشر العلمي و دورها في ترقية عملية النشر في الجزائر " دراسة تحليلية.

الكلمات المفتاحية: مقال علمي ، ضوابط ، الأمانة العلمية ، النشر ، الإعداد .

***

Abstract:

The process of preparing a scientific article in order to publish it in a refereed scientific journal is subject to different standards and controls. They are mainly related to the standards of ethics in scientific publishing and the extent of their contribution to enriching scientific research. These controls include, but are not limited to, the controls for preparation and writing, as well as those related to scientific integrity. On this basis, we chose to be the title of our article, "Ethics Standards for Scientific Publishing and its Role in Upgrading the Publishing Process in Algeria" as an analytical study.

Keywords: Scientific article, controls, scientific honesty, publication, preparation.

.

* علي عثماني

مقدمة

إنّ عملية إعداد بحث علمي أو مقال علمي تخضع إلى العديد من الضوابط و المعايير لابد أن يتقيّد بها الباحث في مجال منهجية البحث العلمي ، لنشره في مجلة علميّة لابد أن يتّسم بالعديد من الضوابط و المميزات ومنها ما هو متعلق بشخصية الباحث و منها الموضوعية . هذا و قد أشار العديد من الباحثين إلى أنّ أهم ضابط هو الخضوع في عملية إعدادها إلى الأمانة العلمية و غيرها من الضوابط التي تتضمنها مداخلتنا .

من هذا المنطلق اخترنا أن يكون عنوان مقالنا بـ "

" معايير أخلاقيات النشر العلمي و دورها في ترقية عملية النشر في الجزائر " دراسة تحليلية.

و هذا قصد معالجة الإشكالية : فيما يتمثل المعايير و الضوابط التي يتقيد بها الباحث في مجال إعداد ورقة بحثية لنشرها في مجلة محكمة ؟ .

و للإجابة عن هذه الإشكالية ، فإننّا نعتمد على المنهج الوصفي و على المنهج التحليلي الذي يتلاءم و موضوع أخلاقيات النشر العلمي و دورها في ترقية النشر العلمي في الجزائر من خلال التطرق إلى مُختلف المفاهيم المتعلقة بأخلاقيات النشر و تحليل مُختلف المواد القانونيّة التي يتضمّنها القرار رقم 1082 المؤرخ : 27 ديسمبر 2020 الذي يُحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، مُعتمدين على المختلفة في مجال في ذلك على الخطة الآتية :

أولا : الضوابط المتعلقة بالإعداد و النشر .

ثانيا :التحلي بالأمانة العلمية كضابط لإعداد مقال علمي .

أولا : الضوابط المتعلقة بالإعداد و النشر.

لكتابة و صياغة مقال علمي ، كتابة علميّة سليّمة و أسلوب علمي ممتاز من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي لابد التقيد بضوابط متعلقة بإعداد مقال علمي و نشره و التي من أهمها تحديد و اعتماد منهج البحث العلمي و تطبيقه في الدراسة و البحث و الأسلوب العلمي و المنهجي و احترام قواعد الاقتباس و ضوابط الإسناد و التوثيق و كذا وجود و ظهور شخصية الباحث و التجديد و الابتكار الجديد في موضوع البحث العلمي (عمار عوابدي ، بدون ذكر سنة نشر) ،

و الذي يتم معالجته على النحو الآتي :

1- تحديد المنهج من خلال إعداد المقال : (سقلاب فريدة ، 2018) و يؤدي هذا العامل جوهريا في كتابة البحث العلمي و يؤدي إلى تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح و الموضوعية على عملية الصياغة و التحرير و يوفر السير المتناسق و الوصول إلى أهم النتائج من خلال دراسته و كتابته للمقال و من بين المناهج المنهج التحليلي و المنهج المقارن و كذا المنهج الوصفي ....

2- الأسلوب في كتابة و تحرير المقال : (سقلاب فريدة ، 2018) بما أنّ عملية الكتابة يقصد بها عرض الأفكار بصفة منتظمة ، فإنّ هذا لا يتحقق إلاّ بالاعتماد على أسلوب علمي مُفيد و هذا ما يظهر خاصة إذا كانت اللغة سليمة تخلو من التكرار كما أنّه يجب أن يكون هاجس الباحث دوما الوضوح ، و هو الهدف الذي يمكن أن يضحي في سبيله بكل الاعتبارات الأخرى إلا صحة التعبير اللغوي و احترام قواعد النحوية و الصرفية و مما يجب أن يضحي به الباحث في سبيل الوضوح أمران : إظهار عمق أفكاره باختصار مخلا بحيث لا يفهم من تعبيرها إلا القلة الملمة بدقائق الموضوع ، و الثاني التصنع في اختيار اللفظ أو من الزخرف اللفظي (علي مراح ، 2004) ، هذا و أسلوب كتابة المقال واضحا و الذي يجب أن يتوفر على الشروط الآتية :

- لابد على المقال في ميدان العلوم القانونية أن يخلو من التعبير الأدبي .

- تسلسل و الانتقال من فكرة إلى فكرة أخرى .

- تجنب المبالغة في الشدة في النقد.

3- احترام قواعد الإقتباس .

كثيرا ما ينقل الباحث و يقتبس نصوص و أحكام رسمية أو آراء و أفكار الآخرين بهدف إسناد و تأسيس و تدعيم فرضياته و آرائه العلمية، أو بغرض نقدها و تحليلها و تقييمها ، أو بغاية بيان الآراء و الأفكار و الأحكام المختلفة و المتعارضة بخصوص عملية إعداد مقال علمي .

و لكي تتحقق عملية الاقتباس هذه و تتحقق أهدافها في نطاق حدود و أخلاقيات النزاهة الموضوعية ، و الأمانة العلمية و تأكيد وجود الكفاءة و الشخصية العلمية للباحث العلمي ، توجد مجموعة من الضوابط و القواعد المنهجية ، يجب على الباحث و في مجال إعداده للمقال احترامها و التقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس هذا و تجدر الإشارة أنّه هناك نوعان في عملية الاقتباس نقل و اقتباس و غير مباشر و غير حرفي يعتمد على نقل الأفكار و الآراء و الفرضيات و لكن تعاد بأسلوب و لغة الباحث معد المقال (عمار عوابدي ، بدون ذكر سنة نشر) .

4- احترام قواعد الإسناد و توثيق في الهوامش .

إنّ المقصود بقواعد الإسناد و توثيق الوثائق هو إسناد و إلحاق المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا و حرفيا أو اقتباسا غير مباشر و غير حرفي إلى أصحابها الأصليين ، و بيان الوثائق التي وجدت فيها هذه المعلومات ، و ذلك في الهوامش ووفقا للقواعد و الأساليب المنهجية المقررة لذلك.

فما دامت البحوث و الدراسات العلمية هي مجموعة معلومات مستقاة من مختلف الوثائق و المصادر و المراجع بالدرجة الأولى ، و ليست مثل المقالات العلمية و الأدبية التي تعتبر عن الآراء الشخصية لكاتبها ، فانه لابد من استخدام قواعد الإسناد و توثيق الوثائق في الهوامش طبقا لقواعد و أساليب المنهجية الحديثة في توثيق الوثائق و تنظيم الهوامش عند عملية كتابة المقال العلمي ، إذ يجب على الباحث عندما يعتمد و يقتبس معلومات و أفكار و حقائق من وثائق و مصادر ومراجع مختلفة أن يوضع في نهاية الاقتباس رقما في متن الصفحة ، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق ، مثل اسم المؤلف و عنوان الوثيقة ، و بلد الطبع و النشر ، ثم رقم الطبعة و تاريخها و رقم الصفحة(عمار عوابدي ، بدون ذكر سنة نشر) هذا و الهدف من تدوين المراجع في الهوامش يظهر من خلال هدفين و هما (علي مراح ، 2004) .

– **ذكر مصدر المعلومات : (الوقائع و الأفكار)** التي يوردها الباحث بحيث يتمن القارئ من الرجوع إليها إن شاء ، أو طلبا من المزيد من المعلومات ، أو للتأكد من صحتها أو من إمكانية اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث .

بالإضافة إلى أنّ الباحث و في مجال إعداده للمقال لابد عليه أن يطرح أفكار جديد للتحليل و النقد بمعنى أن يعتمد على عنصر التجديد العلمي .

- **تحرير الباحث من مسؤولية المعلومات عند عملية تحرير المقال:** و كذا الأفكار التي يوردها و نسبها إلى صاحبها الحقيقي ، و في نفس الوقت نسبة الفضل إليه بعدم ادعاء جهود الآخرين.

• هذا و قد أشار الدكتور" فاضلي إدريس" إلى أنّ عملية كتابة و صياغة مقال علمي لابد من مراعاة العناصر الآتية : (فاضلي إدريس ،2010) .

- اللغة الفنية المتخصصة السليمة و القوية في دلالاتها و معانيها و تركيبها .

- أن تكون الصياغة بسيطة و مرتبة في تسلسل منطقي.

- أن تكون مختصرة و موجزة بحيث لا تحتوي على كلمات زائدة غير ضرورية .

- تحاشي الاستخدام المفرط للمبني للمجهول.

- أن تكون الجمل موافقة مع الطابع العام الفكري و المنهجي للبحث .

- أن تكون الجمل كاملة المعنى ، كاملة المضمون .

ثانيا- التحلي بالأمانة العلمية كضابط لإعداد مقال علمي .

نُعالج ومن خلال التحلي بالأمانة العلمية كضابط لإعداد مقال علمي ، يتم معالجة مفهوم الأمانة العلمية و عناصرها و التطرق إلى آليات مجابهة ظاهرة السرقة العلمية .

1- مفهوم الأمانة العلمية و عناصرها .

تُعتبر الأمانة العلمية مُقوّم من مقومات كتابة و صياغة البحث العلمي و تتجلى الأمانة العلمية لدى الباحث العلمي في عدم انساب أفكار و اجتهادات الغير لنفسه و في هذا الاقتباس الجيد و الإسناد لكل رأي أو فكرة أو حقيقة إلى صاحبها الأصيل و الأصلي و بيان مكان تواجدها بدقة و عناية في الوثائق و المصادر و المراجع المعتمدة من طرف الباحث العلمي (عمار عوابدي ، بدون ذكر سنة نشر) . حيث تعد الأمانة العلمية أحد مقومات كتابة المقال العلمي و أصل من أصوله ، و هي تتجلى في عدم انساب الباحث لأفكار و اجتهادات الغير لنفسه بل هي يجب إسناد كل فكرة إلى أصحابها الحقيقيين ، هذا و تجدر الإشارة إلى أنّه لا تتعارض مع الأمانة العلمية الاقتباس إلا أنّ النقل الحرفي أو اخذ المعنى من الغير دون الإشارة إليه يتعارض مع الأمانة العلمية ، إذ يعتبر ذلك من قبيل المساس الأدبي و الجنائي بحق المؤلف (خلاف وردة ، 2016) . أما العناصر و العوامل التي تساعد الباحث على احترام أخلاقيات و قواعد الأمانة العلمية و اكتساب مزايا النزاهة العلمية و الموضوعية و التي نذكر منها : (عمار عوابدي ، بدون ذكر سنة نشر) .

– الدقة الكاملة و العناية و الفطنة في فهم آراء و أفكار الآخرين .

- الدقة الكاملة و اليقظة الكلية أثناء القيام بعملية الاقتباس و الإسناد و التوثيق للهوامش .

- الرجوع و الاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية الأولية قبل الاعتماد على المصادر و المراجع الثانوية في نقل و اقتباس الآراء و الأفكار و الحقائق و الاجتهادات .

- الاحترام الكامل و الالتزام الدقيق بقواعد و أساليب الإسناد و الاقتباس .

- الاعتداد بالشخصية و احترام الذات و المكانة العلمية من طرف الباحث العلمي ، و التدقيق و الحرص الدائم على التفريق بين مصادره و آرائه الشخصية و أفكار و آراء الآخرين .

ثانيا : آليات مجابهة ظاهرة السرقة العلمية .

قبل أن نلج ببيان آليات الوقاية و مكافحة ظاهرة السرقة العلمية يجدر بنا أن نُبيّن مدلول السرقة العلمية بأنّها :"كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للإنتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى ."[٠]

هذا و نُشير إلى أنّه و استنادا إلى القرار رقم : 1082 المؤرخ في : 27 ديسمبر 2020 يتضح لنا جليًا أنّ تدابير الوقاية من السرقة العلمية وفق ما يتضمنه الفصل الثالث الموسوم بـ: تدابير الوقاية من السرقة العلمية و الذي يتضمن بدوره فرعين يحيث يتضمن الفرع الأول منه تدابير التحسيس و التوعية أما الفرع الثاني منه فيتضمن تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه و نشاطات البحث العلمي ، ففي تدابير التحسيس و التوعية من خلال قيام مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي بـ:

تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين و الباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي و كيفية تجنب السرقة العلمية.

تنظيم ندوات و أيام دراسية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين و الأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين و الباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي و التوثيق في كل أطوار التكوين العالي .

إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق و تجنب السرقات العلمية في البحث العلمي .

إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية و التذكير بالإجراءات القانونية في حاتلة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب و طيلة مساره الجامعي.

أما الإجراء الثاني و المتمثل في تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه و نشاطات البحث العلمي و التي نذكر منها:

احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات و أعمال البحث .

- تشكيل لجان المناقشة و الخبرة العلمية من بين الكفاءات المتخصصة في ميدانها العلمي لاسيما بالنسبة للأطروحات ، و المذكرات ، و مشاريع البحث ، المقالات ، المطبوعات البيداغوجية .

- اختيار مواضيع مذكرات التخرج و مذكرات الماستر و أطروحات الدكتوراه ، استنادا إلى قاعدة البيانات بعناوين المذكرات و الأطروحات و مواضيعها التي تم تناولها من قبل ، من أجل تجنب عمليات النقل من الإنترنت و السرقة العلمية .

- إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة .

- إلزام الطالب و الأستاذ الباحث و الأستاذ الاستشفائي الجامعي و الباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من اجل المتابعة و التقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول .

الخاتمة :

و في ختام مداخلتنا المتعلقة بـ" معايير أخلاقيات النشر العلمي و دورها في ترقية عملية النشر في الجزائر " دراسة تحليلية.

" يتضح جليا أن عملية إعداده يخضع للعديد من الضوابط و المعايير و التي تتمثل أساسا في ضابط الإعداد و النشر و كذا لابد على الباحث أن يتحلى بالأمانة العلمية طيلة إعداده للمقال للنشر ومما سبق بيانه نقترح التوصيات الإقتراحات الآتية :

- القيام بالعديد من الأيام الدراسية و الندوات العلمية و الملتقيات الخاصة بكيفية النشر بالمجلات العلمية و بيان مختلف الشروط المختلفة لعملية النشر.

- إدراج مقياس منهجية إعداد البحوث العلمية في جميع أطوار التعليم الجامعي و القيام بالعديد من الورشات التدريبية التي من خلالها بيان كيفية إعداد مقال علمي للباحثين المبتدئين.

- استعمال برمجيات و تقينيات تكنولوجية للكشف عن السرقات العلمية .

- تشديد العقوبات ضد الباحثين الذين يقومون بالسرقة العلمية .

.

الإحالات والمراجع:

- ينظر عمار عوابدي ، مناخج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون ذكر سنة النشر ، ص 91.

[2] - ينظر سقلاب فريدة ، محاضرات في منهجية العلوم القانونية ، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بجاية 2018/2017 ، ص 40.

[3]- ينظر سقلاب فريدة ،نفس المرجع ، ص 41.

[4] - ينظر عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص 100.

[5] - ينظر عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص ص 103.102.

[6]- ينظر علي مراح ، منهجية التفكير القانوني ، (نظريا و عمليا) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004 ، ص 130.

[7]- ينظر فاضلي إدريس ، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2010 ، ص 253.

[8]- ينظر عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص 112.

[9] - ينظر خلاف وردة ، محاضرات في منهجية العلوم القانونية ، ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر تخصص منازعات القانون العمومي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، ص 33.

[10] - ينظر عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص 113.

[11] - ينظر المادة 03 من القرار رقم : 1082 المؤرخ في : 27 ديسمبر 2020 المحدد لقواعد المتعلقة من السرقة العلمية و مكافحتها.

[12]- ينظر المادة 04 من القرار رقم : 1082 المؤرخ في : 27 ديسمبر 2020 المحدد لقواعد المتعلقة من السرقة العلمية و مكافحتها.

[13]- ينظر المادة 05 من القرار رقم : 1082 المؤرخ في : 27 ديسمبر 2020 المحدد لقواعد المتعلقة من السرقة العلمية و مكافحتها.